

مقدمة

الشريعة والفقه وأثره تاريخية

obeikandi.com

الشريعة والفقہ

١ - للفقہ تعاريف تختلف فيما بينها من ناحية الألفاظ إلا إنها تلتقي في المعنى . فيعرفه الجرجاني بقوله : « هو في اللغة عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه ، وفي الاصطلاح هو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أداتها التفصيلية . . . وهو علم مستنبط بالرأى والاجتهاد ، ويحتاج فيه إلى التأمل والنظر ، ولهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى فقيها لأنه لا يخفى عليه شيء » (١)

ويقول الامام أبو حامد الغزالي المتوفى عام ٥٠٥ هـ : « والفقہ عبارة عن العلم والفهم في أصل الوضع ، يقال فلان يفقه الخير والشر أى يعلمه ويفهمه . ولكنه صار يعرف العلماء عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين خاصة . . كالوجوب والحظر والاباحة والتدب والكرهية ، وكون العقد صحيحا وفاسدا وباطلا ، وكون العيادة قضاء وأداء ، وأمثاله » (٢)

وعلاء الدين الكاساني الحنفي المتوفى عام ٥٨٧ هـ ، يذكر أنه لا علم بعد العلم بالله وصفاته أشرف من علم الفقہ ، وهو المسمى بعلم الحلال والحرام والشرائع والأحكام ، له بعث الرسل وأنزل الكتب ، إذ لا سبيل الى معرفته بالعقل المحض دون معونة السمع (٣)

٢ - وهذا العلم ، وذلك معناه وما صدقه ، قسم من الشريعة . إن الشريعة هي كل ما شرعه الله لعباده من الأحكام والدين ، فهي في الاسلام تشمل ما جاء في القرآن وعن الرسول صلى الله عليه وسلم ، من ناحية الله وذاته وصفاته وصلته بالعالم وأحوال الدارين الأخرى ، وهذا يسمى بعلم الكلام أو التوحيد ؛ ومن ناحية تهذيب المرء نفسه وأهله ،

١ - كتاب التعريفات ، مادة فقہ ، ص ١١٢

٢ - المستصفي من علم الأصول ، ج ١ : ٤ - ٥

٣ - بدائع الصنائع ، ج ١ : ٢

وما يجب أن يكون عليه الإنسان من ساوئك ، وهو ما تعرفه بعلم الاخلاق ؛ ومن ناحية أحكام الله لأعمالتنا من الحل والحرمه الى آخر مما تعرف من الأحكام ، وهو علم الفقه .

وفي ذلك ، نجد محمد علي التهانوي يقول : « الشريعة ما شرعه الله لعباده من الأحكام التي جاء بها نبي من الانبياء ، صلى الله عليهم وعلى نبينا وسلم ، سواء كانت متعلقة بكيفية عمل ، وتسمى فرعية وعملية ، ودون لها علم الفقه ؛ أو بكيفية الاعتقاد ، وتسمى أصلية واعتقادية ، ودون لها علم الكلام . ويسمى الشرع أيضا بالدين والملة » (١)

٣- الفقه إذا أخص من الشريعة ، فهو جزء أو فصل منها ، وإن كانت تطلق أحيانا عليه من باب إطلاق العام وإرادة الخاص ، مادامت الشريعة يراد بها الدين نفسه ، ولهذا نجد في القرآن كلمتي : دين وشريعة في أكثر من موضع ، ومن ذلك قوله تعالى (الجاثية ك ٤٥ - ١٨) : ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ، في مقابلة شريعة موسى وشريعة عيسى عليهما السلام .

بينما كلمة : فقه لم تعرف اللغة العربية معناها الذي تعرفه اليوم إلا بعد مضي زمن طويل . « ٢ » وفي هذا يذكر ابن خلدون ، بعد أن تكلم عن الفقه وأنه معرفة أحكام الله في أفعال المكلفين ، أن هؤلاء الذين يستخرجون هذه الأحكام كانوا يسمون في فجر الاسلام بالقراء ، تمييزا لهم عن الذين لم يكونوا يقرمون الكتاب الكريم ، اذ كانت العرب أمة أمية كما نعلم ، ثم عظمتم أمصار الاسلام ، وذهبت الأمية من العرب بممارسة الكتاب ، وتمكن الاستنباط وكمل الفقه وأصبح صناعة وعلم ، فبدلوا باسم الفقهاء والعلماء من القراء ، « ٣ »

(١) كتاب اصطلاحات الفنون ، مادة شريعة ، المجلد الاول ص ٨٣٥ الى ٨٣٦ .

(٢) وردت مادة : فقه في القرآن بمعنى فهم ، ومن ذلك قوله تعالى (الاعراف ك٧ - ١٧٩) :

لهم قلوب لا يفقهون بها . وقوله (النساء م ٤ - ٧٨) : فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا . وقوله حكاية لكلام قول شبيب الرسول (هود د ١١ - ٩١) ما نفقه كثيرا نما تقول .

(٣) المقدمة ، ص ٣٥٣

أثارة تاريخية

٤ - والفقه الاسلامي لم ينشأ من لا شيء ، ولم يصل الى نضجه وكماله النسبي الذي يعرفه تاريخه مرة واحدة . بل كان مثله مثل كل كائن حي ينشأ من شيء سابق له ، ثم يأخذ في التدرج حتى يبلغ أقصى قوته .

ولكل مجتمع ، مهما كانت درجته من الحضارة ، حظه من قواعد قانونية لا بد منها لحياته العملية ، قواعد تحكم معاملاته وسائر تصرفاته ، كما تأخذ من يخرج عما تعارفه من أوضاع وتقاليد بالعقوبات الرادعة الزاجرة . ولم يكن من الممكن أن يشذ المجتمع العربي قبل الاسلام عن هذا الأصل الطبيعي الذي لا يقوم مجتمع بدونَه ، وإلا كان مجتمعا فوضي لا نظام ولا ضابط له .

٥ - ولذلك، نعرف من تاريخ العرب في الجاهلية حتى جاء الاسلام أن العرب عرفوا الكثير من هذه القواعد ، هُذوا اليها بفضل تجاربهم واختلاطهم بمن سواهم من الامم الأخرى التي كانت لها حضاراتها ، ومن هذه الأمم الفرس في العراق والرومان في الشام ، بل واليهود في يثرب الذين كانت لهم تشريعات أتت بها الديانة الموسوية .

عرف العرب غير قليل من ضروب المعاملات المالية : البيع ، الرهن ، الشركة ، المضاربة ، الاجارة ، السلم ، وغير ذلك كله من أنواع المعاملات التي لا بد من وجودها في كل مجتمع وقد أقر الاسلام من هذه المعاملات ما رآه صالحا للبقاء ، وليس فيه أكل البعض أموال البعض بالباطل ؛ وحرم ضروبا أخرى من المعاملات التي كانت متعارفة لديهم ، ومنها الربا والبيع التي فيها غرر أو مخاطرة وقمار (١)

(١) يرجع في معرفة العرب الشركة والمضاربة والاجارة والسلم ، الى ما جاء عن ذلك في كتب الحديث والتاريخ . ومنها سبل السلام ، ج ٣ : ٨٣ - ٨٤ ؛ سيرة بن هشام ، ص ١ : ٢٠٢ ؛ أعلام الموقعين ، ج ٤ : ١٦ ؛ اللؤلؤ والمرجان ، ج ٢ : ١٨٢ ، الروض النفير ، ج ٣ : ٣٤٦ .

إلا إنه ليس لأحد أن يزعم أن ما عرفه العرب من القواعد القانونية ، كان سريا أن يقوم عليه مجتمع سليم صالح الحياة الحقة. ومن هنا كان ما يعرفه التاريخ من مظالم اجتماعية في ناحية الأسرة مثلا ، وأخرى في ناحية الجنائيات وعقوباتها ، وفي غير هذه وتلك من نواحي الحياة العملية . ومن ثم ، كانت الحاجة ماسة لظهور الاسلام يصحح الاوضاع الفاسدة ، ويقيم المعوج من الأمور ، ويضع للحياة الأسس القوية الصالحة ليقوم عليها بناء خالد .

« أجل ! ظهر الاسلام ، وكان العرب بل العالم كله في أشد الحاجة اليه ، فأتاهم العقيدة الحقة ، والشريعة الصحيحة ، والنظم التي يقوم عليها المجتمع والأمة لتسهم في بعث العالم ونهضته وإخراجه من الظلمات إلى النور . وكان من هذه الشريعة والنظم ما نسميه « بالفقه الاسلامي » (١) ، هذا الفقه الذي يرجعه في أسسه وأصوله العامة الى الكتاب والسنة .

(١) اقتباس من كتابنا : الاموال ونظرية العقد في الفقه الاسلامي . ص ١٨ ويرجع الى هذا الكتاب . . ص ١٩ - ١٥٧ . لمعرفة الادوار التي مر بها هذا الفقه ، وأشهر مذاهبه ، وخصائصه ، وأصوله ، الى غير ذلك من البحوث التي تعبر مدخلا لدراسته .